

## وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٧١٢٩ لسنة ٢٠١٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٨ يوليو لسنة ٢٠١٣ :

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته :

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته :

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته :

وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية

رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون بإنشاء محاكم الأسرة :

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٢٩١ لسنة ٢٠٠٤ بتعيين مقار محاكم

الأسرة ومكاتب تسوية المنازعات الأسرية :

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة المنيا الابتدائية المؤرخ ٢٠١٣/٩/١١ :

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم :

قرر :

( المادة الأولى )

نقل مقر مأمورية مغاغة الكلية ومحكمة مغاغة الجزئية ومحكمة أسرة مغاغة ،  
التابعة لمحكمة المنيا الابتدائية بقر مستشفى الرمد عدا الدور الأرضي ،  
والكافنة بشارع بور سعيد (طريق مصر/أسوان الزراعي - منشية فوزية المصري) -  
محافظة المنيا ، بدلاً من مقارها الحالية .

## (المادة الثانية)

نقل مقر مأمورية بنى مزار الكلية ومحكمة بنى مزار الجزئية ومحكمة أسرة بنى مزار ، التابعة لمحكمة المنيا الابتدائية ، إلى مقر كل من :

- ١ - مركز شباب بنى مزار الكائن بشارع الحرية - أمام كورى المحكمة - طريق المطعن - محافظة المنيا .
- ٢ - مستشفى الحروق بينى مزار - الطابقين الرابع والخامس ، الكائنة بمستشفى بنى مزار العام - شارع مستشفى بنى مزار العام - محافظة المنيا . بدلاً من مقارها الحالية .

## (المادة الثالثة)

نقل مقر محكمة سمالوط الجزئية ، ومحكمة أسرة سمالوط ، التابعة لمحكمة المنيا الابتدائية بمقر المركز الطبي بسمالوط - الأدوار (الخامس - السادس - السابع) ، الكائن بشارع بور سعيد (طريق مصر / أسوان الزراعي) - محافظة المنيا ، بدلاً من مقارها الحالية .

## (المادة الرابعة)

- نقل مقر محكمة ديرمواس الجزئية ، التابعة لمحكمة المنيا الابتدائية إلى مقر كل من :
- ١ - مبنى الإرشاد الزراعي بديرمواس ، الكائن بشارع ٢٦ يوليو - بندر ديرمواس - محافظة المنيا .
  - ٢ - جناح بالإدارة الزراعية بديرمواس ، الكائنة بشارع ٢٦ يوليو - بندر ديرمواس - محافظة المنيا . بدلاً من مقارها الحالية .

## (المادة الخامسة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

## (المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/١٠/١

صدر في ٢٠١٣/٩/١٦

وزير العدل

المستشار / عادل عبد الحميد